الورقة المفاهيمية
المؤتمر الدولي
حول
مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية

أهداف المؤتمر: تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح.

المشاركون: المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية (بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، والجهات الفاعلة في مجال حقوق الانسان وصنع السياسات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان).

مكان انعقاد المؤتمر: الدوحة- قطر.

التاريخ: 20-21 فبراير 2017 .

أولا: الخلفية

منذ عام 2011، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدد من الصراعات المسلحة المتداخلة التي أثرت على الوضع الراهن في المنطقة بصورة كبيرة، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية وسوء المستوى العام للعنف.

ولمواجهة هذه التطورات المثيرة، فمن المهم للغاية أن تتحد الجهات الفاعلة، بما في ذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والأطراف المتصارعة وتتجه إلى تطبيق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان لوضع نهج إقليمي لمنع الصراعات وإدارتها وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى أن التحديات ـ المتعددة والواسعة النطاق ـ مبنية بشكل واضح في الاساس على التهميش وغياب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية، يمكننا بصورة منطقية الاستنتاج أن الخطوة الأولى لمنع الأزمات من التحول إلى صراعات مسلحة وعنف يكمن في معالجة الأسباب الأساسية لهذه التحديات وهي الغياب الحقيقي أو المدرك للحقوق وفرص الحياة الكريمة.

وبالتأكيد يمكن معالجة هذه الأسباب في بدايتها، من خلال إنشاء وتحسين منصات الحوار بين المجتمعات وحكوماتها، وكذلك الحوار داخل المجتمع، مع تطوير منابره وتطوير آليات للإنذار المبكر التي يمكن أن تساعد الحكومات على تحديد بداية حالات الاستياء قبل فترة طويلة .

و في حالات الصراع، يبرز الهدف من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الحفاظ على الكرامة الإنسانية للجميع، ومؤخراً، أعلن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بوضوح أنه أثناء الصراعات المسلحة، ينبغي أن تكون أطراف النزاع ملزمة قانوناً بحقوق الأشخاص المتضررين من النزاع.

و يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان المدنيين في جميع الأوقات، سواء في وقت السلم أو النزاع، كما ينطبق القانون الإنساني الدولي خلال فترات النزاع المسلح، ليوفر حماية خاصة للمدنيين والأشخاص الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية وأيضا المشاركين الفاعلين في الصراع. و تقر المحاكم الدولية والإقليمية، فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان، بتطبيق تلك القوانين في حالات النزاع المسلح لتوفر الحماية التكميلية بصورة يعزز بعضها بعضا.

تتمثل ولاية المفوضية السامية لحقوق الانسان في تعزيز وحماية التمتع والإعمال الكامل لجميع الأفراد بجميع الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، حسب قرار الجمعية العامة 141/84.

كما اعتبر إعلان وبرنامج عمل فيينا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993م والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005م، حقوق الإنسان كإحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي التنمية والسلام والأمن.

وبالتالي فإن المفوضية السامية لحقوق الانسان لديها دور رئيسي في الجهود المشتركة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية في سبيل السعي للحفاظ على السلام والأمن مع الالتزام بحقوق الإنسان.

وقد وضعت المفوضية مجموعة من الأدوات لمواجهة تحديات الحفاظ على السلام والأمن، مؤكدة على الدور الأساسي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أنشأت المفوضية عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، كما تعمل على ضمان إدماج حقوق الإنسان في العمل العام لعمليات حفظ السلام.

وقد نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر على مدى السنوات الخمس الماضية مؤتمرات مشتركة واسعة النطاق بالتعاون مع المفوضية السامية وبعض الشركاء الاقليمين حول القضايا ذات الصلة بحقوق الانسان. وفي عام 2015م، كان موضوع المؤتمر "تحديات الامن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" وكان الهدف العام للمؤتمر - الذي ساهمت فيه بشكل كبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب - مناقشة العلاقة بين الحفاظ على الأمن واحترام حقوق الإنسان في سياق النظر إلى المسؤوليات الأساسية للدول.

ثانيا: الأهداف العامة للمؤتمر:

يبحث الجانب الأول من المؤتمر دور حقوق الإنسان في منع نشوب الصراعات وكيف يمكن أن تكون بمثابة أداة للإنذار المبكر. فيما سيركز الجانب الثاني للمؤتمر على حقيقة أن حقوق الإنسان الدولية تنطبق في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وانعدام الأمن. بينما يركز الجانب الثالث والأخير من المؤتمر على التدابير القائمة على معايير حقوق الإنسان التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرهم من أصحاب المصلحة في أعقاب الصراعات لمنع تكرارها، بما في ذلك اتفاقيات السلام، وتعزيز أنشطة حفظ السلام، وغيرها من المسائل ذات الصلة مثل منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، في ضوء حماية حقوق الإنسان إلى جانب تبادل الممارسات الجيدة في هذا الشأن.

الأهداف العامة للمؤتمر:

- تحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان؛ وتعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات إلى صراعات مسلحة وتوفير سبل الانصاف لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تؤدي إلى الاستياء والعداء في المنطقة العربية؛

- تحديد وتطوير آليات غير عسكرية لإدارة الصراعات وتعزيز سيادة القانون بغية ضمان حماية حقوق الإنسان في أوقات الصراع في المنطقة العربية؛

- وضع استراتيجيات ـ لما بعد الصراع ـ قائمة على حقوق الإنسان شاملة وجامعة بهدف حماية السلام في المنطقة، وتعزيز المساءلة والعدالة، وإجراء الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان اثناء الأزمات.

- تبادل الممارسات الجيدة والمبادرات الناشئة في مجال التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية وبعثات حفظ السلام والمجتمع المدني.

ثالثا: المنهجية:

ينقسم المؤتمر الذي سيستمر على مدار يومين الى جزئين:

الجزء الأول:

سيكون مخصصا لحوار تفاعلي حول إدماج استراتيجيات حقوق الإنسان والسياسات في الاستراتيجيات العالمية للأمم المتحدة حول التصدي للتطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، وعمليات السلام، والربط بين انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعنف والاضطراب الاجتماعي والصراع.

الجزء الثاني:

سيتكون من أربع مجموعات عمل تقنية حول دمج أدوات وآليات حقوق الإنسان في:

(1) عمليات الوقاية من الصراعات.
(2) تنسيق الجهود المشتركة للأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في معالجة حالات الصراع.
(3) تحليل آثار النزاعات على حقوق الإنسان.
(4) تطبيق اتفاقيات السلام، والإصلاحات القائمة على حقوق الانسان، وضمان عدم تكرار تلك الاوضاع.

رابعا: الشركاء والمشاركون:

ينظم المؤتمر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبرعاية شرفية من مجلس التعاون الخليجي، و البرلمان العربي، و جامعة الدول العربية (بعد التأكيد)، و اتحاد المغرب العربي (بعد التأكيد)، و مركز الحوار الإنساني (بعد التأكيد).

ومن المقرر أن يحضر المؤتمر 200 مشارك بما في ذلك مسؤولون حكوميون، وممثلون من الأمم المتحدة (بعثات حفظ السلام، واليونيسيف، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان) والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و باحثين في مجال السياسات ومراكز البحوث.**خامسا: الشكل:**

سيتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات حوارية رئيسية وأربع مجموعات عمل، كما سيكون لكل ندوة وورشة عمل رئيس ومقرر، وسيتم تقديم تقرير في نهاية المؤتمر حول القضايا التي نوقشت وتلخيص الممارسات الجيدة ومبادرات الجهات المعنية في المنطقة العربية.

سادسا: البرنامج:

اليوم الأول:

- الجلسة الافتتاحية
- ثلاث جلسات حوارية تفاعلية:
  - إحترام حقوق الإنسان كنهج وقائي
  - وضع حقوق الإنسان في حل النزاعات
  - النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لحالات الصراع

اليوم الثاني:

- أربع مجموعات عمل:
  - حماية الأطفال والنساء والأقليات في حالات النزاع
  - تأثير النزاعات المسلحة على التمتع بالحق في التعليم.
  - النهج القائم على حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية
  - المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع في المنطقة العربية: التحديات و الحلول

- الجلسة الختامية.

اللغة :

العربية مع الترجمة إلى الإنجليزية.